وافق على تنظيم بيع واستيراد المنتجات الغذائية

مجلس الأمة يقر تعديلات قانون العمل في القطاع الأهلي

النائب الأول الشيخ ناصر صباح الأحمد

مرزوق الغانم

◆ ناصر الصباح: الاستثمار في مدينة الحرير سيكون مفتوحاً للجميع وبالتساوي

◆ نتوقع أن تستقطب استثمارات من 400 إلى 650 مليار دولار خلال السنوات الـ 25 المقبلة

◆ بوشهري: توفير الدولة حق الرعاية السكنية للمواطنين وحق الاختيار

رياض عواد

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية أمس في مداولته الأولى على تعديل مادتين من قانون العمل في القطاع الأهلي.

وجاءت نتيجة التصويت على هذا القانون في مداولته الأولى بموافقة اجمالي الأعضاء الحضور البالغ عددهم 45 عضوا.

وكان مجلس الامة ناقش في جلسته التكميلية تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل المادتين (51) و(70) من القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي.

وتضمنت المادة الأولى من القانون «يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (51) وبنص المادة رقم (70) من القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي النصان التاليان:

المادة رقم (51) الفقرة الأخيرة: على ان يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته في الجهة التي يعمل بها على ان يكون انتهاء خدمته بعد تاريخ العمل بالقانون رقم (6) لسنة 2010 المشار اليه دون خصم المبالغ التي تحملتها هذه الجهة نظير اشتراك العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية اثناء فترة عمله.

المادة رقم (70):للعامل الحق في إجازة سنوية لا تقل عن خمس وثلاثين يوم عمل مدفوعة الاجر على ان يستحق العامل إجازة عن السنة الأولى بعد قضاءه ستة أشهر على الأقل في خدمة صاحب العمل.ولا تحسب ضمن الاجازة السنوية ويوم الراحة الأسبوعي والاجازات الرسمية وايام الاجازات المرضية الواقعة خلالها ويستحق العامل إجازة عن كسور السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل ولو كانت السنة الأولى من الخدمة».

كما وافق المجلس في مداولته الأولى على اقتراحات بقوانين بشأن بيع واستيراد المنتجات الغذائية وانشاء مختبرات بجميع منافذ البلاد لفحصها. وجاءت نتيجة التصويت على هذا القانون في المداولة الأولى بموافقة جميع الأعضاء الحضور البالغ عددهم 45 عضوا.

وكان مجلس الامة ناقش في جلسته التكميلية تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن تنظيم بيع واستيراد المنتجات الغذائية الخاصة بالطاقة وتعديل بعض أحكام القانون رقم (112) لسنة 2013 بشأن الهيئة العامة للغذاء والتغذية وبشأن إنشاء مختبرات بجميع المنافذ البرية والجوية والبحرية لفحص المواد الغذائية المستوردة من الخارج.

ونصت المادة (12) من القانون «يحظر بيع أو تداول الأغذية المستوردة قبل تقرير صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ومطابقتها للمواصفات المقررة وتلتزم الهيئة العامة للغذاء والتغذية بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة بإنشاء مختبرات لفحص المواد الغذائية المستوردة من الخارج وذلك في جميع المنافذ البرية والجوية والبحرية.

ولا يجوز السماح بإدخال أية مواد غذائية مستوردة من الخارج قبل ظهور نتيجة المختبرات المشار إليها في الفقرة الأولى على أن تراعي الاتفاقيات الدولية في هذا الخصوص.

وفي حال أظهرت نتائج الفحوصات لأية مواد غذائية مستوردة بأنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو احتوائها على مواد ضارة انها غير مباحة شرعا يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للتحفظ على تلك المواد وعدم السماح لها بالدخول للبلاد وابلاغ الهيئة لاتخاذ اللازم بشأنها وذلك وفقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية».

فيما نصت المادة (13) من القانون «مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون اخر: يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار كل من تصرف في المواد الغذائية المتحفظ عليها أو جزء منها قبل التصريح بتداولها إذا ثبت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ومطابقتها للمواصفات ويجوز الحكم بالغلق المؤقت لمدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر أو وقف النشاط والترخيص لمدة مماثلة وسحب الترخيص إذا تكرر الفعل. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تجاوز خمسين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو أنها غير مباحة شرعا أو تصرف في المواد الغذائية المتحفظ عليها أو جزء منها وثبت أنها غير مطابقة للمواصفات ويجوز الحكم بالغلق المؤقت لمدة لا تجاوز ستة أشهر أو وقف النشاط وسحب الترخيص لمدة مماثلة أو إلغاء الترخيص بصورة نهائية.

يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تجاوز ثلاثين ألف دينار كل من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد غذائية وثبت أنها غير مطابقة للمواصفات ويجوز الحكم بالغلق المؤقت لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو وقف النشاط وسحب الترخيص لمدة مماثلة وسحب الترخيص إذا تكرر الفعل.

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز ست سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف دينار ولا تجاوز مائة ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تصرف في المواد الغذائية المتحفظ عليها أو جزء منها وثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي أو أنها غير مباحة شرعا ويجوز الحكم بالغلق المؤقت لمدة لا تتجاوز السنة أو وقف النشاط وسحب الترخيص لمدة مماثلة أو إلغاء الترخيص بصورة نهائية.

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في البنود أعلاه كما يجوز الحكم بإلغاء الترخيص أو وقف النشاط بصورة نهائية. –6 للهيئة غلق المنشأة إلى حين صدور الأحكام النهائية مع منع صاحب الشركة والمخول بالتوقيع من اصدار أي تراخيص تتعلق بالغذاء والتغذية».

وقضت المادة (15) من القانون «مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر تحدد اللوائح المنصوص عليها في المادة التاسعة العقوبات التي تقع على من يخالف أحكامها بالغرامة التي لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار وفي حال العود تضاعف العقوبة.

ويجوز أن تتضمن اللوائح المذكورة بالاضافة إلى عقوبة الغرامة عقوبة المصادرة والغلق أو الوقف المؤقت أو النهائي للنشاط وسحب الترخيص لمدة مؤقتة أو إلغائه بصورة نهائية.

ويجوز قبول طلب الصلح من المخالف فيما يتعلق بالأفعال المخالفة للوائح الغذاء والتغذية التي لا تزيد الغرامة المقررة فيها على ثلاثة آلاف دينار وعلى محرر المحضر – بعد مواجهة المخالف بالمخالفة – أن يعرض عليه الصلح فيها ويثبت ذلك في محضره وعلى المخالف الذي يرغب في الصلح أن يدفع خلال شهرين من تاريخ عرض الصلح عليه الحد الأدنى للغرامة المقررة للمخالفة المنسوبة إليه ويترتب على الصلح حفظ المخالفة أو انقضاء الدعوى الجزائية وكافة ما يترتب عليها من آثار».

مدينة الحرير

اكد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الاحمد الصباح ان «الشغل الشاغل ومحور عمل» مجلس الوزراء والمجلس الاعلى للتخطيط الان والذي يحظي باهتمامهم بالدرجة الاولى حاليا هو انشاء المدن الحدودية.

جاء ذلك في مداخلة للشيخ ناصر صباح الاحمد في الجلسة اثناء مناقشة طلب نيابي حول عزوف المواطنين عن التقدم للتخصيص في اخر مشاريع الرعاية السكنية ومراجعة المخطط الهيكلي للدولة وتغيير سياسة معالجة الازمة الاسكانية عبر تبني انشاء مدينة مركزية جديدة متكاملة بما ينعكس على تنشيط الاقتصاد الوطني ويضمن ارتقاء مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقال الشيخ ناصر صباح الاحمد «نعمل حاليا على تأسيس المدن الحدودية وبحثنا مع العراق موضوع وجود منطقة حرة بين الكويت والعراق».

واضاف انه «بالنسبة لموضوع تطوير المنطقة الشمالية الاقتصادية فان (مدينة الحرير) ستكون مدينة حدودية كونها مجاورة لدولتين كبار ومهمتين وهما ايران والعراق».

وتابع ان «مدينة الحرير الان انضمت الى الجزر الخمس بما فيها المنطقة الحرة».وحول الاستثمار في مدينة الحرير اكد الشيخ ناصر صباح الاحمد ان الاستثمار في هذه المنطقة سيكون مفتوحا للجميع وبالتساوي مشيرا الى ان «المفاوضات مع الصين تركزت في الاساس على ادارة ميناء مبارك».

وقال انه «بحسب مساهمة الصين في ادارة ميناء مبارك فان هذا الامر سيكون له الاثر في انجاح علاقاتنا مع الدول المجاورة».

واعرب عن توقعه بان تستقطب الاستثمارات في مدينة الحرير والتي ستكون متاحة للجميع نحو 400 الى 650 مليار دولار امريكي خلال ال25 سنة المقبلة مبينا بأنه «يمكن استقطاب هذه المبالغ شريطة ان تكون قوانين مدينة الحرير جاذبة للمستثمرين الاجانب».

واعرب عن ثقته بان تتمكن الحكومة خلال الاسابيع المقبلة من تقديم مشروع قانون بشان مدينة الحرير موضحا ان جميع التفاصيل الخاصة بهذا الشان ستكون متوفرة لاعضاء مجلس الامة نظرا لاهمية هذا الموضوع.

وحول القضية الاسكانية قال الشيخ ناصر صباح الاحمد «اتفق مع النواب بان القضية الاسكانية هي القضية الاساسية والمحورية التي تشغل بال الجميع في الوقت الحالي» مؤكدا اهمية تحقيق مبدأ العدالة للاجيال المقبلة وعدم التعدي على حقهم في الرعاية السكنية.

«الرعاية السكنية»

اكدت وزيرة الاشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان رمضان توفير الدولة حق الرعاية السكنية للمواطنين تاركة لهم حق اختيار المدينة السكنية.

وقالت الوزيرة انه جزء كبير مما تم التطرق له خاص بالمخطط الهيكلي للدولة التابع للبلدية والذي هو قيد الدراسة وسيصدر التحديث الجديد له وسيصدر بمرسوم قريبا.

وحول المدن الاسكانية أوضحت انه يتم إقرارها في المخطط الهيكلي ويكون عبر دراسة وموافقات من الجهات المعنية.

وحول عزوف المواطنين عن التقدم للتخصيص في اخر مشاريع الرعاية السكنية اكدت ان الأرقام تعكس غير ذلك ولا يوجد عزوف حيث تم تخصيص مدينة جنوب صباح الأحمد وتم طرح 12 الف وحدة سكنية والمتقدمين وصلوا الى 12 الف وتسعمائة واثنى عشر طلب.وبينت ان المؤسسة وزعت 7861 على 27 دفعة توزيع من اصل 42 دفعة مؤكدة استمرار المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالتوزيع حتى نهاية شهر ابريل المقبل.

وأكدت انه عندما تصل أولوية التخصيص الى نهاية عام 2018 فإن ذلك يعد إنجازا للمؤسسة مشيرة الى ان الطلبات الاسكانية القائمة الان في المؤسسة أعطت حق الخيار للمواطن للتخصيص في المدينة التي يرغب.

وحول انشاء شركة مشتركة بين البلدية والإسكان أوضحت ان قانون البلدية الحالي لا يسمح بإنشاء شركات وان قانون الرعاية السكنية يسمح بذلك لافتة بأن المؤسسة بطور انشاء شركة تعتبر الذراع الاستثماري المؤسسي لها لادارة الأراضي الاستثمارية.

وذكرت انه في السابق كان هناك قانون لانشاء شركة خاصة لكل مدينة تم الغاؤه من قبل مجلس الامة وبناء عليه دارت عجلة التوزيعات مبينة ان التوزيعات على الأوراق هو اتفاق نيابي حكومي وتم البدء في التوزيع للعديد من المدن والمناطق الاسكانية واثبت هذا النموذج نجاحه وكثير من النماذج وتحولت الى توزيعات فعلية وفق العقود.

واعربت عن استعدادها للتعاون مع مجلس الامة لمناقشة أي اقتراح او ورش عمل خاصة تساهم بمعالجة القضية الاسكانية.

وأشارت الى وجود اتفاق نيابي حكومي منذ المجلس السابق يتعلق بتوزيع 12 الف وحدة سكنية سنويا مؤكدة التزام الحكومة بهذا الاتفاق وان التوزيع على الورق هو جزء من هذا الاتفاق واثبت نجاحه بعد ان تحول الى توزيعات حقيقية.

وحول عملية التدقيق والمراجعة على صرف بدل الايجار قالت ان هناك الكثير من الكشوف وجد بها تلاعب وتم علاجه عبر الربط الالي المباشر مع الخدمة المدنية لتحديث البيانات والتأكد من ان عملية الصرف تتم للمستحقين فقط.

وأعربت في هذا الصدد عن تعاونها مع أعضاء اللجنة الاسكانية والبرلمان لمناقشة وتقديم كافة الحلول التي من شأنها المساهمة في علاج القضية الاسكانية، وأضافت ان مجلس الامة هو من اصدر قرار برفع الرقابة المسبقة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية حتى شهر مارس للعام 2021.

ورفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جلسة المجلس التكميلية على ان تعقد في التاسعة من صباح يوم 19 مارس الحالي.

400 مزور لبدل الإيجار

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية على توصية نيابية بان تقوم وزيرة الدولة لشؤون الاسكان باحالة ما اثاره احد النواب عن وجود حالات تزوير لمعاملات بدل الايجار الى التحقيق وفي حال ثبوت هذه التهمة يجب على وزيرة الاسكان احالة هذا الموضوع الى النيابة العامة او الهيئة العامة لمكافحة الفساد على ان تقدم تقريرها بهذا الشأن الى مجلس الامة خلال شهرين.

افتتح مقره الانتخابي بحضور النائبين الدلال والشاهين

المطر: التعليم تراجع نتيجة محاصصة المناصب في «التربية»

رياض عواد

استذكر مرشح الدائرة الثانيه للانتخابات التكميليه 2019 الدكتور حمد المطر النائبين السابقين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي ومواقفهم المشهودة في مختلف الميادين سواء الدفاع عن المكتسبات الشعبيه او القضايا الدينيه ، لافتا الى انه تشرف بمزاملتهما خلال مجلس 2012 ولم يجد منهما سوى الحب الكبير للوطن وتصديهما لقضايا المال العام سائلا المولى عز وجل ان تكون عودتهما للوطن الذين احبوه وبادلهما هذا الحب في القريب العاجل .

واضاف المطر خلال كلمته في افتتاح مقره الانتخابي بمنطقة القادسيه مساء امس الاول ان للدكتور جمعان الحربش مواقف كبيره وكثيرة في محاربه الفساد ، موضحا انه سيبذل قصارى جهده لعودته واخوانه في الخارج الى ارض الوطن ليواصلوا دورهم الوطني وان هذا الامر سوف يحدث ان شاءالله عاجلا وليس اجلا تحت رعاية صاحب السمو قائد الانسانيه وانني ساكون متصدرا لملف المصالحه الوطنيه والعفو لاسيما وان الكويت بحاجة لابنائها المخلصين .

واستعرض المطر رسائله لناخبيه بطرح المشاكل والحلول حيث افاد ان قضية القدس هي هم كل كويتي ومجتمعنا العفوي لم ينفك في دعم هذه القضيه في مختلف المحافل والعالم دائما مايشيد بدور الكويت والكويتيين في هذه القضيه وعلى راسهم ومقدمتهم الدور الكبير لصاحب السمو امير البلاد والقيادة السياسيه في مختلف الموتمرات والمنتديات العالميه خاصة وان القدس قضية امه وليست قضية شعب ، مبينا ان الرساله التاليه اقتصاديه لاسيما وان الكويت ثاني قوة اقتصاديه بالمنطقة حيث لدينا مورد مهم وهو النفط وثروات وموقع جغرافي وتاريخي الا اننا كدولة نعجز عن تفعيل دورنا الاقتصادي ليكون متنوع ومنافس ويكمن الحل بتعزيز تنويع مصادر النفط وهذا الحديث ليس للتنظير ولكن هناك مبادرة قدمها اكثر من 100 فرد كويتي تحت مسمى «الكويت عاصمة النفط بالعالم» وهي مذكرة تحتوي على 300 صفحه وجميع دول الخليج طلبت ان تطبق لديها هذه المبادرة الا انهم رفضوا حبا ودعما للكويت بعد ان اخذوا فيها ملكية وبراءة اختراع ولن تطبق بالخليج الا من خلال هذه المجموعه وكان من باب اولى ان يتبناه تحت قبة عبدالله السالم لتنويع مصادرنا النفطيه وصناعاته المختلفه هناك خلل في ادارة الملف الاقتصادي للبلد حيث اننا نبيع البرميل بـ 100 دولار فيما ندفع 800 دولار للصناعات النفطيه المتنوعه والمستورده من الخارج .

وبين المطر ان الهيئة العامه للصناعه قامت بتوزيع قسائم صناعيه قبل فترة قصيرة على الرغم من انها من المفترض ان توزعها قبل 25 عام وهذا امر أضر بالوضع الصناعي بالكويت واعدكم بتقديم افكار مهمة في هذا الجانب ومن أهمها في حالة وصولي للبرلمان تبني فكرة مع زملائي النواب بان يتم نقل الصناعات النفطيه الثقيلة والمتوسطه لحدود دولة الكويت حتى نبعد التلوث عن المدن الاسكانيه واعزز الصناعه وتنويع مصادر الدخل ودعمت القطاع الخاص لتعزيز اقتصادنا الوطني هناك مشاريع كثيره حبيسة الادراج ولم نرى شي يستحق الذكر سوى جسر جابر الذي اعتبره عملا ومشروعا ضخما يستحق الاشادة .

وبين المطر ان هناك معدلات سرطان كبيرة بالكويت وتفوق المعدلات العالميه الطبيعيه وقدمت خلال عضويتي بالمجلس سؤالا حول معدلات السرطان بالكويت حسب المجال الجغرافي بالمحافظات وردت الحكومة قبل حل المجلس بيوم ولم اجد اجابه لهذا السؤال ، موضحا ان هذا الهم البيئي لن نتركه دون متابعه خاصه وان الكويت كانت ساحه للاشعاعات مثل منطقة ام القواطي وغيرها وهذا الملف لن اتوانى عن علاجه .

وعن التعليم افاد المطر ان حلول المشكلة تبدأ من عدم وجود استقرار الوزراء بالمنظومة التعليميه حيث ان الوزير لايستقر اكثر من سنتين وتراجعنا بسبب نسف الخطط والبرامج بشكل سنوي ومن خلال مؤشرات التعليم العالميه والعربيه يتضح تقهقر مراكزنا ولكي نضع الحلول لابد من وجود رؤيا واضحه لحل المشاكل دون اهمال اي معضلة الى جانب محاصصة المناصب بوزارة التربيه دون الالتفات للمذاهب والطوائف يجب ان نضع الرجل المناسب بالمكان المناسب .

وكانت الرسالة الاخيرة للمطر هي الفساد الذي وصفه بانه واقع مؤلم يعيشه الشباب الذين يدرسون بالجامعات وهم على يقين ان المناصب ليست بالتفوق بل بالواسطه وهذا اصعب فساد نعيشه اليوم ويكسر عزوم الشباب والبلد

حضور لافت

المطر متحدثاً خلال الندوة

ونحن مطالبين كشعب ان نقف بوجه الفساد من خلال اختيار مرشحين مستحقين وليس الراشين الذين يريدون شراء الناخبين بابخس الاثمان وهناك من طرق ابواب الناخبين لشراءهم لتلويث العمليه الانتخابيه .

واختتم المطر حديثه بضرورة تكاتف جميع ابناء البلد بوجه الفساد مثلما كنا يوم الغزو يدا واحدة دون تفرقة بل كانت الكويت همنا الوحيد واسترجعناها بحبنا لها وتكاتفنا لاجلها ، ووعد الناخبين بانه لن يخذلهم في مكتسباتهم الشعبيه والمحافظه على المال العام ومحاربة الفساد بشتى انواعه .